

Al-Quds University
جامعة القدس



اللاجئون الفلسطينيون في العراق

" بين الواقع والحلول "

٢٢-٢٣ آذار ٢٠٠٨

العيادة القانونية :

منير نسية ، منسق العيادة
راضي درويش ، مشرف قانوني
هويدا عرف ، مشرفة قانونية
نبال كمال ، مساعدة إدارية
رشا مقبل ، منسقة المؤتمر

صليبا زلفو ، ترانزنت

٠٢-٢٧٥١٢٢٠

٠٥٩٨٨٧٦٠٨٣

٠٥٢٢٨٧٦٠٨٣

Zelfo_s@palnet.com

رشا مقبل

اللجنة التحضيرية :

محمد الشالدة
مسلم فايز أبو حلو
أسامة الشنار
سعيد سلامة
كنعان الجمال
نجاح دقماق

ترجمة وتحرير :

تجميع الكتاب :

مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في العراق " بين الواقع والحلول " تقرير المؤتمر



عيادة القدس لحقوق الإنسان

كلية الحقوق، جامعة القدس

ص. ب. ٥١٠٠٠، القدس، فلسطين

ت: +972 (0)2 2790417

ف: +972 (0)2 2790417

بريد الكتروني: info@aqhrclinic.alquds.edu

صفحة الكترونية: http://www.alquds.edu/centers_institutes/hrclinic/

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

يصدر هذا التقرير تبعاً لمجريات مؤتمر «اللاجئين الفلسطينيين في العراق: بين الواقع والحلول»،
وبتمويل من مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC).

© عيادة القدس لحقوق الإنسان في القدس، فلسطين

حقوق الطبع محفوظة. لا يحق لأي جهة استنساخ أو إعادة إصدار أي جزء من الكتاب بدون
إذن مسبق من عيادة القدس لحقوق الإنسان. توجه طلبات الحصول على إذن استنساخ أو إعادة
إصدار إلى عيادة القدس لحقوق الإنسان.

عيادة القدس لحقوق الإنسان

رشا مقبل

أبي أبوسعدة

جاردينيا للإعلان

Gardenia.adv@gmail.com

إصدار

تجميع الكتاب

تصميم الغلاف

تصميم جرافيك و طباعة

الفهرس

٤	مقدمة
٦	كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر
٩	تعريف بعبادة القدس لحقوق الإنسان
٢٧-١٣	الملخص التنفيذي لأوراق المحور الأول: خلفية تاريخية وسياسية عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق
١٥	ملخص ورقة مسلم أبو الحلو
١٧	ملخص ورقة رضوان نوبصر
٢٠	ملخص ورقة سعيد سلامة
٢٢	ملخص ورقة ابراهيم سمور
٢٧	ملخص ورقة عبدالله أبو عيد
٣٤-٢٩	الملخص التنفيذي لأوراق المحور الثاني: الأبعاد القانونية
٣١	ملخص ورقة كارين أليستر
٣٣	ملخص ورقة محمد الشلالدة
٣٤	ملخص ورقة ليلى هلال
٤٢-٣٥	الملخص التنفيذي لأوراق المحور الثالث: الحلول المؤقتة والتوصيات
٣٧	ملخص ورقة ادم شابيرو
٤٠	ملخص ورقة أميليا تمبلتون
٤٢	ملخص ورقة أيمن معين الشعبان
٤٥	البيان الختامي للمؤتمر

عانى اللاجئون الفلسطينيون في العراق من مآسي جمّة بعد احتلاله في عام ٢٠٠٣. فقد تم استهدافهم قتلاً وخطفاً، مما أدى إلى نزوح جزء كبير منهم من مواطن لجوئهم في العراق. أما الجزء الباقي، فإنهم يخشون على حياتهم في كل لحظة. وعلى الرغم من صدور مبادرات عديدة ومتباينة في وسائلها لحل مشكلتهم، فإن مشكلتهم لم تقترب إلى الانفراج حتى يوم إصدار هذا الكتيب.

لذا، فقد عقدت عيادة القدس لحقوق الإنسان في كلية الحقوق في جامعة القدس في يومي ٢٢ و٢٣ آذار، ٢٠٠٨ مؤتمراً جمعت فيه سياسيين وأكاديميين وخبراء لبحث مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حيث قسمت اليوم الأول منه إلى ثلاثة جلسات نوقشت فيها المحاور التالية: الخلفية التاريخية والسياسية للاجئين الفلسطينيين في العراق، والأبعاد القانونية لمحتهم، والتوصيات والحلول المقترحة. أما في اليوم الثاني، فقد تم جمع المتحدثين ورؤساء الجلسات في اليوم الأول، بالإضافة إلى سياسيين فلسطينيين ودبلوماسيين دوليين للخروج بتوصيات عملية.

وفي هذا الكتيب، ننشر الملخصات التنفيذية لجميع محاضرات اليوم الأول من المؤتمر، بالإضافة إلى التوصيات النهائية التي خرج بها المؤتمر في اجتماع الطاولة المستديرة الذي عقد في اليوم الثاني للمؤتمر.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. محمد الشالدة

السيد الأستاذ الدكتور سري نسبية المحترم / رئيس الجامعة

معالي الأستاذ الدكتور صائب عريقات

السيد الأستاذ أسامة الشنار / مدير دائرة اللاجئين / منظمة التحرير
الفلسطينية

بسم الله الرحمن الرحيم ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

فباسمي واسم أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر أرحب بكم أجمل ترحيب
وأطيبه بجامعتكم جامعة القدس وأنتم تشاركون في المؤتمر الذي تعقده كلية
الحقوق بجامعتنا تحت عنوان «اللاجئون الفلسطينيون في العراق بين الواقع
والحلول» .

ينعقد هذا المؤتمر بشأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق وسط انتهاكات
جسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني في العراق وذلك لاستمرار الأسباب
التي تنتزع الأشخاص من بيوتهم وتلقي بهم في غياهب المجهول ليواجهوا
قدرهم المحتوم في صراع مع الفقر والقهر والحرمان والذل والإحباط .

من الأسباب التي تدعوا كل باحث عربي إلى الاهتمام بقضايا اللجوء
مشاكل اللاجئين ، ظاهرة الاضطهاد في العالم العربي هو كونه يصدر
أكثر مما يستقطب من اللاجئين ، فهو يحتضن أقدم معضلة وأكبر وأقدم

شعب من اللاجئين في العالم منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة: إنها قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تمت جذورها إلى عام ١٩٤٨ .

فرغم إصرار المجتمع الدولي على تطبيق قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ المتعلق بحق العودة دون توقف، فإن إسرائيل تظل رافضة لقبوله، بل إن إسرائيل تعرقل حق العودة مرتكبة أبشع الجرائم في حق الشعب الفلسطيني الأعزل بالقصف اليومي والإبعاد وتدمير الممتلكات التي أدت وتؤدي إلى وتشريد وتهجير مئات الآلاف من المدنيين .

وقد أدت حرب الخليج والاحتلال الأمريكي للعراق إلى رحيل مئات الآلاف من الأشخاص ومنهم اللاجئين الفلسطينيين وهرب هؤلاء خوفاً من أعمال الثأر والانتقام أو خوفاً من تداعيات الحرب .

فمن أجل ذلك ينعقد هذا المؤتمر المهم الذي تضافرت من أجله جهود كبيرة وشارك فيه علماء وباحثون وأساتذة جامعيون، جاءوا من بلدان شتى، ومن جامعات عديدة، ومن مراكز بحثية متنوعة .

وعدد الأوراق التي قدمت إلى هذا المؤتمر قد بلغ (١٣) وكل الأوراق التي قدمت إلى هذا المؤتمر يجمعها ثلاثة محاور رئيسية:

- الأول: الخلفية التاريخية للاجئين الفلسطينيين في العراق .
- والثاني: الأبعاد القانونية للاجئين الفلسطينيين في العراق .
- والثالث: الحلول المؤقتة للاجئين الفلسطينيين في العراق .

والمؤتمر بما فيه من تنوع الأوراق وهو يشكل خطوة واسعة وأرضية صالحة لإبراز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق . وإنما إذ نبارك للباحثين والمشاركين عامة جهودهم المبرورة ندعو الله تعالى أن يوفقنا وإياهم

للخروج بنتائج وتوصيات تشكل خطوة رائدة ومتميزة على طريق حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتعزيزها وتفعيلها على صعيد الواقع .

وأقدم باسمي واسم كلية الحقوق، العيادة القانونية التي تولت إدارة وتنظيم هذا اللقاء العلمي المميز للأخوة الزملاء العلماء الأجلاء والباحثين الكرام والمشاركين عامة، وكل الضيوف الكرام من الإخوة والأخوات، حفظهم الله جميعا ووفقهم لكل خير...

وأقدم باسمي واسم أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر وطاقم العيادة القانونية بالشكر والامتنان لمؤسسة IDCR الكندية، يمثلها السيدة رولا الرفاعي ذات العطاء المتواصل على الدعم والمشاركة في فعاليات هذا المؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلية الحقوق

عيادة القدس لحقوق الإنسان أول عيادة قانونية في كليات الحقوق الفلسطينية

مقدمة

إيماناً بأهمية دور كليات الحقوق في الدفاع عن حقوق المجتمع والأفراد، وفي تطوير الثقافة القانونية، بنت جامعة القدس عيادة قانونية تمزج بين تعليم حقوق الإنسان والدفاع العملي عنها. تهدف هذه العيادة إلى إعطاء الفرصة لطلاب القانون في كلية الحقوق في جامعة القدس لممارسة التطبيق العملي للقانون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ففي سنتنا الأولى عمل الطلاب في مجالين عمليين: مجال إعطاء خدمات مجانية للجمهور في القدس، ومجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الضفة الغربية.

التعليم الكلينيكي القانوني

تعتمد العملية التعليمية في هذه العيادة على ركنين: أحدهما نظري والآخر عملي. يعتمد النظري على مجموعة من المحاضرات، وورشات العمل

التي تبني معلومات الطلاب في مجالات عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. أما الركن العملي، فهو ينقسم في السنة الأولى للعيادة إلى العمل في مشروع في القدس، من ناحية، وآخر في الضفة الغربية بما فيها القدس من ناحية أخرى. يقوم الطلاب في مشروع الخدمات القانونية بإعطاء خدمات قانونية مجانية للجمهور الفلسطيني. أما في الضفة الغربية، فيقوم الطلاب بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكتابة تقارير حولها بهدف نشر الوعي عنها من خلال مؤسسات حقوقية فاعلة في فلسطين.

أهداف العيادة الآنية وبعيدة المدى :

تهدف «عيادة القدس لحقوق الإنسان» إلى أهداف عديدة منها :

- ١ . مساعدة المجتمع الفلسطيني : فالمجتمع الفلسطيني الفقير بموارده الاقتصادية يحتاج إلى من يقدم له يد العون . ومن هذا المنطلق، يمكن للطلاب الفلسطينيين أن يساهموا في بناء وخدمة مجتمعهم قبل تخرجهم من خلال هذه العيادة التي سترسلهم إلى المؤسسات التي تتوافق مع أهدافها .
- ٢ . تطوير مهارات الدفاع عن حقوق الإنسان لدى خريجي الحقوق في جامعة القدس . حيث سيركز هذا البرنامج على مهارات وأساليب الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال محاضرات عامة عن الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم، وأخرى خاصة تختص بفلسطين ولا سيما القدس .
- ٣ . تطوير ثقافة طلاب جامعة القدس في القوانين الإسرائيلية .

فسيقدم هذا البرنامج إلى الطلاب تعليماً أساسياً عن القوانين الإسرائيلية . فأهل مدينة القدس مجبرون على التعامل مع هذا القانون إلى حين انصراف الاحتلال عن أرضهم . لذا، وجب علينا فهم القانون الإسرائيلي لنتمكن من الدفاع عن أنفسنا وحقوقنا .

٤ . زيادة فرصة طلاب جامعة القدس في إيجاد عمل بعد التخرج . فالخبرة العملية التي يكتسبها طلابنا من هذا البرنامج من شأنها أن تمنح أصحاب العمل ، أو المحامين المدربين ، بأن طلاب جامعة القدس أكفاء وقادرون على تحمل المسؤولية . فأى رب عمل يعطي الأولوية لأصحاب الخبرات عن غيرهم .

٥ . تقديم نموذج جديد لتعليم الحقوق في فلسطين . فمن شأن هذا المشروع أن يقدم للأسرة الأكاديمية الفلسطينية أسلوباً جديداً من التعليم تكون جامعة القدس الرائدة في تطبيقه في الوطن . فقد أثبتت التجربة في الكثير من جامعات العالم نجاعة أسلوب التعلم عن طريق العمل ، فهو يتيح للطالب التعرف على المشاكل الحقيقية التي تواجه المجتمع ، فيتعامل معها بطريقة مهنية وهو في مراحل دراسته . فالطالب لا يختلف عن المحامي في أن كليهما لا يحفظ القانون عن ظهر قلب ، بل يبحثان عن حكم القانون في مسألة معينة في النصوص والأحكام القضائية . وبهذا، تكون جامعة القدس قد أسهمت في تطوير أساليب التعليم في فلسطين .

٦ . في المستقبل الأبعد، يهدف المشروع إلى أن يكون لطلاب كلية الحقوق الفلسطينية في جامعة القدس دور أساس في خدمة مجتمعه في شتى أماكن تواجده .

شركاء العيادة

لقد بنت عيادة القدس لحقوق الإنسان شراكات مع مؤسستي الحق وعدالة التمييزيتين في دفاعهما عن حقوق الإنسان، حيث يشارك محاموها وخبرائها بتعليم طلبتنا مهارات المحاماة، وأساليب الدفاع عن حقوق الإنسان، ويعطونهم الفرصة للعمل الذي يفيد أهداف دفاعهما عن حقوق الإنسان. بالإضافة إلى هاتين المؤسستين، بنت العيادة شراكات مع مانديلا، والضمير، ومتحدون ضد التعذيب، ومركز بديل ونادي الأسير وغيرها من المؤسسات الحقوقية الملتزمة.

تمويل العيادة:

استلمت العيادة تمويلا من مؤسسة دياكونيا السويدية لدعم نشاطاتها لمدة سنتين ونصف. بالإضافة إلى ذلك، مول معهد المجتمع المفتوح جزءا من أثاث والأجهزة المستخدمة في العيادة القانونية.

عناوين الاتصال:

عمادة الكلية:

د. محمد فهاد الشلالدة، عميد الكلية

تلفاكس: +٩٧٢-٢-٢٧٩٩٧١٧

بريد إلكتروني: mshalaldeh@law.alquds.edu

العيادة القانونية:

منير نسيبة، منسق العيادة

تلفاكس: +٩٧٢-٢-٢٧٩٠٤١٧

البريد الإلكتروني: mnuseibah@aqhrclinic.alquds.edu

info@aqhrclinic.alquds.edu

المحور الأول

خلفية تاريخية وسياسية عن اللاجئين
الفلسطينيين في العراق

◀ مسلم أبو الحلو

◀ رضوان نويصر

◀ سعيد سلامة

◀ إبراهيم سمور

◀ عبد الله أبو عيد



اللاجئون الفلسطينيون في العراق: رحلة معاناة لم تنته منذ عام ١٩٤٨

الدكتور مسلم فايز أبو حلو

رئيس دائرة الجغرافيا ودراسات المدن، كلية الآداب في جامعة
القدس

لا يختلف ما أعلنه أيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل الحالي عشية وخلال انعقاد مؤتمر أنا بولس عما أعلنه أوائل دعاة ومفكري الصهيونية. فقد طالب اليهودي الروسي جوشرواة يوخميل نقل وترحيل الفلسطينيين إلى العراق وسوريا منذ عام ١٩١١ في المؤتمر الصهيوني العاشر. وهذا يؤكد أن طروحات ومشاريع ومخططات توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم لم تنته ولم تتوقف منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

وبالرغم من الموقف الرفض للتوطين على المستويين الشعبي والرسمي فلسطينيا، وفشل مشاريع التوطين حتى الآن - والذي يمكن اعتباره نجاحا فلسطينيا -، فقد عاش اللاجئون الفلسطينيون ظروفًا صعبة طيلة تلك الفترة تمثلت في عدم حصولهم على الحدود الدنيا من متطلبات الحياة الكريمة التي تحفظ لهم التخفيف من المعاناة وتوفير أبسط معاني الكرامة التي حثت وتحث عليها جميع المواثيق والقوانين الدولية.

إن ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون من شتات، طيلة العقود الست

المنصرمة، وما فرض عليهم من ظروف في المنافي التي تواجدوا فيها، صعب من التعرف على ظروفهم ومتابعة قضاياهم. فبالرغم من تدني نسبة اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على الرحيل واللجوء إلى العراق، والذين لا تتجاوز نسبتهم سوي اقل من نسبة ١٪ من عدد اللاجئين الفلسطينيين الكلي « المسجل رسمياً لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأنروا»، إلا أنهم لم يكونوا أحسن حالا من بقية اللاجئين الفلسطينيين الآخرين في الشتات. فقد عانى هؤلاء ظروف لجوء صعبة لم تنته، بل يمكن القول إن محتتهم ومنذ مطلع الألفية الثالثة في تفاقم. وعليه ونظراً لعدم تبعية هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين لأي منظمة أو هيئة دولية، وللظروف السياسية القائمة في العراق منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن وما ترتب عليها من انعكاسات على حياة ومعاملة اللاجئين الفلسطينيين في العراق يستدعي تكثيف الجهود لمعرفة ما يلزم بهم وما يتعرضون له من اضطهاد وتعذيب وتشريد وقتل منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن من جهة وما يمكن القيام به للمحافظة عليهم من ناحية ولإفshal مشاريع التوطين من ناحية أخرى التي رفضها ويرفضها الفلسطينيون على المستويين الشعبي والرسمي منذ زمن طويل وحتى الآن.

وعليه ونظراً لقلّة المعلومات حول اللاجئين الفلسطينيين في العراق حيث لم يكن هؤلاء ضمن اهتمام ونفوذ منظمة الغوث، وكونهم تابعين للدولة، ولتغيير نظرة الدولة تجاههم من فترة لأخرى وللتطورات التي ألمت بحياتهم ومستقبلهم منذ حرب الخليج الأولى وحتى الوقت الحاضر تأتي هذه الدراسة بهدف إلقاء الضوء على معاناة اللجوء وظروفه منذ رحيلهم وحتى الآن وكذلك محاولة استقصاء مصادر مختلفة للتعرف على خصائصهم الديموغرافية والمعيشية وإبراز معاناة التهجير المستمر الذي يتعرضون له منذ عام ١٩٩٠. مع التركيز على معاناة اللجوء بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣ وما يتم طرحه أو تداوله من حلول بشأن مستقبلهم وما يمكن القيام به للمحافظة عليهم وتوفير الأمن والحماية والعيش الكريم لهم.

دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في العراق

رضوان نويصر

مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

في عام ٢٠٠٣ وتحوطاً لما قد تفرزه الحرب المتوقعة على العراق آنذاك من تشتت ضمن المجموعة الفلسطينية في داخل العراق بادرت المفوضية بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين وتم تسجيل ٢٢،٥٤٢ فرد قبل أن يتم إجلاء موظفي الأمم المتحدة من بغداد، إثر هجوم آب/ أغسطس ٢٠٠٣ على مقر المنظمة. ويعتقد في الوقت الحالي، أن ما يقارب ١٠،٠٠٠ فلسطيني مازالوا يعيشون في العراق.

منذ سقوط النظام السابق في بغداد في آذار/ مارس ٢٠٠٣، تدهورت أوضاع الفلسطينيين في العراق وأصبحوا عرضة لكل أشكال العنف والأعمال العدائية والتمييز، وأجبر بعضهم على مغادرة منازلهم أو مغادرة البلاد بحثاً عن مكان آمن خارج العراق. وبعد انتهاء الحرب، تجمع ما يقارب ٤٠٠ عائلة فلسطينية في حي حيفا الرياض في بغداد. فأنشئ مخيم لهم وبادرت المفوضية إلى تقديم كل أنواع المساعدة لهم، بالتعاون مع الهلال الأحمر الفلسطيني. نتيجة الوضع الأمني المتدهور وازدياد أعمال العنف، غادرت مجموعات من الفلسطينيين

بغداد متوجهة إلى بلدان الجوار، فراراً من العنف وبحثاً عن الحماية والأمان.

وبحثاً عن حلول دائمة، بادرت المفوضية بدورها، باستقطاب انتباه الرأي العام الدولي نحو الوضع الصعب في العراق. فأصدرت مناشدات ومذكرات وبلاغات متعددة ناشدت فيها العديد من الدول العربية لقبول أعداد من اللاجئين الفلسطينيين، ولو بصفة مؤقتة، حتى يتسنى لهم العودة الطوعية للعراق. كما قامت المفوضية باتصالات دبلوماسية مكثفة مع العديد من الدول العربية وإسرائيل بحثاً عن حل إنساني. ولم يستجب أي من هذه الدول إلى هذا النداء، ما عدا سوريا والأردن اللتان قبلتا بضع مئات منهم داخل أراضيها. وهذا ما حدا المفوضية للنظر في إمكانية نقلهم إلى دول أخرى.

ومن ضمن الخيارات التي ارتأتها المفوضية، في الوهلة الأولى، العودة إلى العراق. إلا أنه حالما تبين لها أن هذا الخيار غير واقعي وغير قابل للتنفيذ بسبب غياب الحماية الجسدية والمادية والقانونية المطلوبة. ونظراً لتفاقم الأوضاع واعتباراً للظروف المأساوية المحيطة بمجموعة الفلسطينيين العالقة على الحدود. أصبح خيار الانتقال إلى دول داخل المنطقة أو خارجها يمثل استجابة إنسانية استثنائية لا بد منها، وخياراً أخيراً لمعالجة هذا الوضع الإنساني المتدهور.

وقامت مؤخراً السودان بتقديم عرضاً لاستضافة الفلسطينيين على أراضيها تعبيراً للسخاء والمشاركة في تقاسم العبء الدولي الضروري لحل هذه الأزمة الإنسانية. وتم، بالتنسيق بين السلطة الفلسطينية وحكومة السودان والمفوضية السامية، الاتفاق على دور كل طرف ووسائل المتابعة والتنفيذ. وتنظر الآن المفوضية في إمكانية توقيع بيان مبادئ وجمع الموارد الضرورية لتنفيذ هذا المشروع.

وقامت كندا بإيواء ٦٤ فلسطيني من سكان مخيم الرويشد في الأردن وتلتها البرازيل بقبول ١١٤ لاجئ أغلبهم من نفس المخيم. وكذلك مخيمي التنف والوليد. ومؤخراً قبلت التشيلي ١١٧ لاجئ وكذلك فعلت النرويج والدنمرك ونيوزلندا، حيث قبلت أعداداً قليلة أخرى. وأخيراً ورغم تحسن الأوضاع بصورة عامة نتيجة تدخلات المفوضية ومؤسسات إنسانية أخرى والمساعدات الإنسانية من أجل توفير الحماية والاحتياجات الأساسية. إلا أن وضع العالقين في المناطق الحدودية لا يزال سيئاً للغاية. وعليه فإن من واجب المجتمع الدولي القيام بالتحرك السريع لتوفير الحماية الدولية لهم ونقلهم لمكان آخر بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات الإنسانية المعنية. مع العلم أن مثل هذا الانتقال لا يسقط حق الفلسطينيين في العودة المنصوص عليه في القرارات الدولية ذات العلاقة، حينما تسمح الظروف بذلك.

ومن المعلوم أنه في الوقت الحاضر وبالإضافة إلى ١٠،٠٠٠ فلسطيني تقريباً اللذين لا يزالوا داخل العراق، في بغداد بالخصوص، هناك ما يقرب إلى ٢٧٠ لاجئ فلسطيني عالقاً بالحدود السورية العراقية ينقسمون إلى ١٩٦٢ في مخيم الوليد و٧٢٣ في مخيم التنف، استناداً إلى إحصائيات آذار ٢٠٠٨.

ورشة عمل دائرة شؤون اللاجئين: «اللاجئون الفلسطينيين في العراق»

سعيد سلامة

الإدارة العامة للدراسات والمعلومات ، دائرة شؤون اللاجئين

في ظل استمرار معاناة وتهجير الفلسطينيين في العراق، ولجوء الهاربين منهم إلى مخيمات صحراوية على الحدود الأردنية والسورية بسبب عدم موافقة هذه الدول على استقبالهم، عقدت دائرة شؤون اللاجئين ورشة عمل في مطلع عام ٢٠٠٧، وذلك للوقوف على أوضاع الفلسطينيين في العراق، بالإضافة إلى الأبعاد القانونية بعد عام ٢٠٠٣، عام سقوط العراق بيد الاحتلال، بالإضافة إلى دراسة الجهود الفلسطينية الرسمية المبذولة على صعيد إنهاء هذه المعاناة، حيث تم تقييم الخيارات والبدائل في ظل الفيتو الإسرائيلي على عودة هؤلاء اللاجئين إلى الأراضي التي شردوا منها أو العودة إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه الخيارات هي توفير الأمن والحماية للفلسطينيين في أماكن تواجدهم في ظل العجز الأمني لقوات الاحتلال والحكومة العراقية، أو نقل الفلسطينيين إلى مناطق آمنة داخل العراق، أو إخراجهم من العراق.

حوالي ٢١ ألف فلسطيني غادروا العراق منذ عام ٢٠٠٣، وبقي منهم فقط حوالي ١٣ ألف، وبعض الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة العراق

يقيمون منذ سنوات في مخيمات للاجئين على الحدود الأردنية والسورية، وفي الوقت الذي فشلت فيه المساعي والجهود في توفير الملجأ لهم في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن وسورية، فقد أثمرت جهود م. ت. ف والمفوضية الدولية لشؤون اللاجئين وأطراف أخرى مؤخراً لدى بعض الدول من أجل توفير ملجأ لهم في أراضيها.

في شهر نوفمبر / ٢٠٠٧، تم إخلاء مخيم الروشيد الواقع في الجانب الأردني من الحدود مع العراق، وذلك بعد مغادرة آخر الأسر المقيمة به إلى البرازيل التي استقبلت ١٠٧ فلسطينيين كانوا في هذا المخيم لمدة أربع سنوات، وقبل سنة مضت منحت كندا حق اللجوء إلى ٥٤ فلسطيني من هذا المخيم.

ويُقدر أن نحو ٢٠٠٠ فلسطيني يعيشون في ظل ظروف قاسية للغاية في مخيمات على طول الحدود العراقية - السورية، لا يستطيعون العبور إلى سوريا، وعلى الرغم من المساعي المبذولة لإيجاد حلول لكل هؤلاء الأشخاص منذ العام الماضي فلم تسفر عن مؤشرات إيجابية سوى لدى السودان.

إن الموقف الفلسطيني الرسمي ينبع من الموقف الجماهيري والذي يرفض دمج اللاجئين في ملاجئهم أو توطينهم في بلدان أخرى، ويعتبر أن توفير الملجأ الآمن لهم في أي مكان لا يفقدهم حقهم الفردي والجماعي في العودة والتعويض وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية..

اللاجئون الفلسطينيون في العراق ومؤامرة المصير المجهول

إبراهيم سمور

مخرج تلفزيوني ، هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني

يا دار . . يا دار لوعدنا كما كنا
لظليك يا دار بعد الشيد بالحنّا
قالوا ثلاثة أيام غربتنا بلياليها
وجينا صغار يّما وهون شيبنا

ما سأقوله أصبح في الممنوع ، ولتسع صدركم لسماع الممنوع ، فالحقيقة يجب أن تسطع ، والحق يجب أن يقال . آيتان اثنتان في سورة الممتحنة من القرآن الكريم ، توضحان ما آل إليه حالنا فلسطينيا وعربيا وإسلاميا ، فأصبحنا لا نسر صديقا ولا نغيظ عدوا؟! . يقول الله سبحانه تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بسم الله الرحمن الرحيم : ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)) هذه هي الآية الأولى أما الثانية والتي تليها مباشرة ((إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون)) هذا يوجب علينا التفريق بين من وقف معنا ، ومن وقف ضدنا ، والأخطر هو من ظاهر علينا وسار بركاب أعدائنا . وأقول لكل الفلسطينيين والعرب والمسلمين ، من هم أسفل الهرم أو في أعلاه :

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة
على النفس من وقع الحسام المهند

بالأمس ولدت هنا، هنا في فلسطين، في قرية جبع قضاء حيفا، ولدت هنا بين أهلي وأقاربي وأبناء بلدتي، إذاً هنا أرضي، هنا بيتي، هنا بيارتي، هنا يقف شامخاً جبل (نقار سمور) الذي نحمل اسمه أباً عن جد. والحقيقة التي يجب أن يدركها ويعيها أبناء شعبي وأبناء العروبة، ومن يروم معرفة الحقيقة في العالم أجمع، أنه هنا في المنطقة العربية وفي ليلة ظلماء، تحالف من تحالف مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وجاءوا بالشر المستطير ونفذوا مؤامرة احتلال الأرض العربية وتقسيمها وتجزئتها وتكيلها بالاتفاقيات السرية والوعود العلنية ووضعوا الحدود المصطنعة وتقاسموها. وفلسطين المجزوءة وضعت تحت الانتداب البريطاني، الذي سهل ويسر دخول الأعراب إلى بلدي، ودعمهم بالعتاد والعدة، لتنفيذ أشنع جريمة قرصنة شهدها القرن العشرين ومكنو العصابات الصهيونية من إقامة كيانهم فوق التراب الفلسطيني وأسموه (إسرائيل) ودول الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا يتحملوا المسؤولية التاريخية والأخلاقية لما حل بفلسطين، وما آلت إليه أحوال الفلسطينيين في فلسطين وخارجها في المنافي. قرיתי الجميلة والقرى المجاورة أصبحت أثراً بعد عين في ٧-٢١-١٩٤٨ وبسلاح الجو البريطاني والمدفعية والأسلحة المختلفة التي أعطيت للعصابات الصهيونية وأجبر أهلها إلى الهروب من جحيم النيران المستعرة واللجوء إلى القوات العراقية المتواجدة في جنين وقام الجيش العراقي بنقل أهالي قرى جبع واجزم وعين غزال بشكل أساسي مع بعض أهالي القرى المجاورة إلى بغداد وأسكنوهم في بعض الملاجئ والمدارس والمعاهد والنوادي القديمة.

وكانت وزارة الدفاع العراقية بداية هي المسؤولة عنهم، وتقديم وجبات الطعام لهم، وفي العام ١٩٥٠م انتقلت المسؤولية إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - دائرة شؤون الفلسطينيين لغاية العام ٢٠٠٣م تاريخ سقوط بغداد وكُلفت هذه الدائرة بمتابعة ومعالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومتطلباتهم، ودأبت هذه الدائرة على إيجاد الحلول لمشاكلهم ضمن إمكانيات العراق وظروفه التي يعيشها فعاش الفلسطينيون مع إخوتهم العراقيين في السراء والضراء وضمن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية

فالقوانين العراقية كانت تؤكد على معاملة الفلسطيني معاملة العراقي في مجالات الحياة المختلفة ومنها: التعليم ، التوظيف، العمل و الرعاية الاجتماعية، واستثنت هذه القوانين التملك والتجنس، وأحيانا بعض القيود هنا وهناك، وهي ليست أساسا في التعامل، وعلى العموم وباستثناء مشكلة السكن التي لم تحل رغم الجهود المبذولة بهذا الاتجاه، نتيجة الحصار المفروض على العراق، إلا أن الأهم كان الفلسطيني له احترامه على المستويين الرسمي والشعبي. وهذا جعل الفلسطيني ينظر للعراق بأنه أمل الأمة في تحرير فلسطين وعودة اللاجئين. إن موقف العراق تجاه القضية الفلسطينية كان أحد أهم الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول المتحالفة معهما لاحتلال العراق في نيسان من عام ٢٠٠٣م تحت شعار الديمقراطية الأمريكية في المنطقة العربية، والهدف الحقيقي فرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة برمتها عسكرياً لتنفيذ مخططاتهم وإخضاعها لمنطق القوة الغاشمة وتمرير مآربهم وأهدافهم المعلنة وغير المعلنة.

فدفع العراق أولا الثمن ومزقوه شر ممزق، وما حصل في فلسطين عام ١٩٤٨م فعلوه بالعراق عام ٢٠٠٣م، مع اختلاف وتباين الزمان والمكان والأهداف، والنتيجة ما تشاهدوه وتسمعوه وتقرؤوا عنه يوماً من دمار وتدمير وقتل وتهجير ومعاناة ليس لها نهاية بالأفق المرئي. . واللاجئون الفلسطينيون في العراق باتوا يبحثون عن الأمن والأمان بعد ما أصابهم ما أصاب إخوتهم العراقيين، ويستغيثون ولا مغيث لهم إلا الله. هنا لا أريد الدخول في التفاصيل، فكثير منها معروف لديكم، ولكن الذي لا تعرفوه هو أن أهلي وأقاربي وعشيرتي يزيد تعدادهم عن الألف شخص، لا اعرف الكثير عنهم ولا أين هم ولا كيف يعيشون داخل العراق أو خارجه. . سمعت أن البعض منهم استشهد والبعض عذب والبعض سجن وآخرون فروا من الجحيم إلى المخيمات المهياة لاستقبالهم وإذلالهم، أو إلى العديد من الدول العربية والأجنبية. والحقيقة المرة التي يجب أن يعرفها القاصي والداني، أن مؤامرة المصير المجهول الجديدة والتي تمارس ضد الفلسطينيين

في العديد من أماكن تواجدهم لن تزيدهم إلا إصراراً على حق العودة، ومهما طال الزمن، ولن يضيع حقُّ وراءه مطالب .

وحتى نكون صادقين مع أنفسنا، فإن كل الجهود والمسااعي الطيبة التي بذلت عبر السنوات الخمس الماضية، مشكورا من قام بها وواصل جهده فيها، وما لقاءنا اليوم إلا استمرارا وإصرارا على العمل معاً لإنقاذ أهلنا في العراق، فإنه وعلى الرغم من أن كل المسااعي والجهود لم تمنع عنهم الموت أو الأسر أو التعذيب والتهجير، ولم توفر لهم الأمن والأمان ولا لقمة العيش المشكلة الكبيرة في حياتهم . ولكي يكون لتجمعنا هذا اسهامة فاعلة، يحضرنى قول الكاتب العالمي الشهير وليم شكسبير في مسرحية هاملت وعلى لسان شخصية هاملت: أكائن أنا أم غير كائن؟! تلك هي المسألة؟! . . أي الحالتين أمثل بالنفس: أتلقى سهام الحظ الانكد أم النهوض لمواجهة المصاعب ولو كانت بحراً عجاجاً . إن الفلسطيني قدره المواجهة، والوقوف بوجه كل التحديات . . وحتى نكون عمليين ونخرج بخطوات إيجابية علينا:

أولاً: على الصعيد الفلسطيني :-

١ . العمل على عودة اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى وطنهم فلسطين، من بقي منهم في العراق ومن هم في اللجوء والشتات الثاني والثالث على الحدود وفي الدول العربية والأجنبية، وان يكون هذا احد الملفات الهامة في الاجتماعات واللقاءات مع الطرف الإسرائيلي .

٢ . توفير المساعدات العاجلة والإغاثة المطلوبة للاجئين الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم .

٣ . تأمين جواز سفر فلسطيني للجميع معترف به عربياً ودولياً وضمن التعامل معه باحترام أسوة بجوازات السفر الأخرى .

ثانياً : على الصعيد العربي :-

أن تتبنى القيادة الفلسطينية وعلى رأسها سيادة الأخ الرئيس أبو مازن ملف اللاجئين الفلسطينيين بعامة واللاجئين الفلسطينيين في العراق بخاصة، ضمن جدول أعمال القمة العربية المقبلة في دمشق. وأن يتحمل العرب مسؤولياتهم تجاه القضية الفلسطينية. وألا يُنظر لمعاناة الشعب الفلسطيني بنظرة الشفقة والإحسان وتقديم المساعدات الإنسانية لإسقاط الفرض الذي عليهم. فألاهم هو كرامة الإنسان الفلسطيني التي هي جزء من كرامتهم، وان يتقوا الله بهذا الشعب وإيقاف الأساليب العجيبة الغريبة بالتعامل مع هذا الإنسان الفلسطيني الذي يدفع الثمن نيابة عنهم.

ثالثاً : على الصعيد العالمي :-

- ١ . استنهاض الضمير العالمي في كل المحافل الدولية، للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وإيقاف استباحة أرضه ودمه والتنكيل به وتشريده مرة تلو المرة في الداخل والخارج، والتمسك بقرارات الأمم المتحدة التي تعترف بهذا الحق الغير قابل للتصرف، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- ٢ . متابعة كل الجهود المبذولة فلسطينياً وعربياً وعالمياً مع المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة لإخراج اللاجئين الفلسطينيين في العراق من مأزقهم الذي وضعوا فيه.
- ٣ . التأكيد على دور الإعلام وأهميته في شرح أبعاد ومخاطر ما يحاك ضد شعبنا في الداخل والخارج والتمسك بحق العودة، ورفض تقويم القضية الفلسطينية لتصبح قضية لاجئين ولقمة خبز، وإفهام ألقاصي والداني بأنها حق وحقوق شعب بكامله في أرضه ووطنه.

الدكتور عبد الله أبو عيد

وهو أستاذ مشارك في القانون الدولي والعلاقات الدولية في جامعتي النجاح وبيرزيت سابقا، ويعمل حاليا في جامعة بيت لحم

هذه الورقة تراجع محنة عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتبحث عن مصيرهم ووضعهم القانوني السابق والمستقبلي كلاجئين تم تهجيرهم عنوة للمرة الثانية أو الثالثة. لقد قتل العشرات من اللاجئين الفلسطينيين واغتصبوا وجرحوا، مثل هذه الفظائع أجبرت الغالبية على مغادرة العراق. وهكذا تم تشريدهم في مخيمات قليلة في الصحراء ما بين العراق، سوريا والأردن.

هذه الورقة تستكشف وضعهم القانوني كلاجئين، وتؤكد على أن المسؤولية تقع على عاتق جهات عدة لتأمين الحماية والمساعدة لهم تبعا للمؤتمر العالمي لسنة ١٩٥١ بما يتعلق بوضع اللاجئين. وتأتي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة على رأس هذه الجهات. بالإضافة إلى ذلك، تقع المسؤولية الإنسانية على عاتق الدول المجاورة في منحهم حق الدخول وتوفير المساعدة اللازمة حتى يتولى المجتمع الدولي، ممثلا بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أمر العناية بهم.

ثم تقوم الورقة بإجراء مقارنة بينهم وبين مخيم نهر البارد في لبنان، والذين تم تهجيرهم أيضا في نفس الفترة، من ناحية وضعهم القانوني ومسؤولية أولئك الذين تسببوا في الجرائم والفظائع. تظهر الورقة أيضا «النظام الدولي القانوني للتعامل مع اللاجئين». وتلقي الضوء كذلك على (النظام العربي الإقليمي لحماية اللاجئين الفلسطينيين) والذي تم إعلانه بعد بروتوكول كازابلانكا في عام ١٩٦٥. وتختتم الورقة بتقديم اقتراحات تتعلق بتفعيل النظام العربي الإقليمي لحماية اللاجئين الفلسطينيين.

المحور الثاني

الأبعاد القانونية

◀ كارين أليستر

◀ محمد الشلالدة

◀ ليلي هلال



ما الذي يحدث لوضع اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم عندما يتم نقلهم / إعادة توطينهم؟

كارين ماك أليستر

منسقة الدفاع القانوني في مركز بديل الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

إن حقوق اللاجئين الفلسطينيين الأساسية محمية لكونهم أشخاص (حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية)، ولاجئين (قانون اللاجئين)، وكونهم ضحايا جرائم حرب وخرق لقوانين حقوق الإنسان، والتي تؤهلهم للحصول على تعويضات (قوانين الدول ومسؤولية الدولة). وبصفتهم أناس، لاجئين، وضحايا، فإن حقوقهم في العودة إلى موطنهم الأصلي، استعادة ممتلكاتهم، وحصولهم على تعويض هي حقوق مضمونة.

إن وضع اللاجئين (بموجب مؤتمر اللاجئين لسنة ١٩٥١) يكتسب كنتيجة لهرب الشخص من دولته أو من مكان سكنه بسبب غياب الحماية الوطنية (أي الاضطهاد). إن للاجئين الحق في الحماية والمساعدة من دول اللجوء ومن المنظمات الدولية. وتشمل الحماية البحث عن حلول ثابتة من أجل إنهاء معاناة اللاجئين. أما الحلول المتاحة فتشمل الجبر (أي حق العودة) والاندماج المحلي مع دول اللجوء، وإعادة التوطين في دولة ثالثة. أما في حالة اللاجئين الفلسطينيين، فأيا من وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية تقوم حاليا بالبحث عن حلول ثابتة لجميع اللاجئين الفلسطينيين. في أفضل الحالات، يتم البحث عن هذه الحلول لأسباب محددة وعلى أسس حالات فردية عند وقوع حالات طارئة.

لقد تم تشريد وتهجير اللاجئين الفلسطينيين عدة مرات منذ نزوحهم الهائل الأول في ١٩٤٨ كنتيجة للصراع، وعدم توفر الحقوق الأساسية في دول اللجوء أو/ و الاضطهاد- النكبة المستمرة- في دول اللجوء (مثل لبنان، ليبيا، الكويت، العراق، الخ). وهكذا غالباً ما خرقت دول اللجوء مبادئ عدم إجبار اللاجئين على العودة بالإكراه إلى البلاد التي أتوا منها. وهكذا يجبر اللاجئون الفلسطينيون على الرحيل من أجل إيجاد الأمن والحماية. عند حدوث هذا، يمكن نقلهم إلى مكان آخر مع الحفاظ على وضعهم كلاجئين- والذي هو شكل حماية مؤقت وإنساني- أو يمكن إعادة توطينهم في دولة ثالثة حيث يحصلون على الجنسية أو على وضع مساو للمعاملة الموفرة لمواطني دولة اللجوء. في هذه الحالة يمكن أن يخسر اللاجئين وضعهم كلاجئين إذ أنهم لم يعودوا بحاجة للحماية أو المساعدة الدولية (بموجب مؤتمر اللاجئين لعام ١٩٥١). ولكن من أجل أن تكون هذه الجنسية أصلية، يجب أن تواف الجنسية المكتسبة أو الوضع المواز شرطين: يجب أن يكون قد تم الحصول على الجنسية طواعية، وأن توفر حماية فعالة للحقوق الأساسية، بما فيها الحقوق السياسية. إن لم تتم موافاة هذه الشروط، يتم الحفاظ على وضعه اللاجئ.

وعلى الرغم من أن الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني الذي يحصل على جنسية أخرى يتغير من لاجئ إلى مواطن، إلا أنه يبقى لاجئاً فلسطينياً، بما يتوافق مع قرار اللجنة العامة للأمم المتحدة ١٩٤٤ وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٣٧، والذين يؤكدان على حق اللاجئين بالعودة و التعويض. وهكذا، إن تم إيجاد حل بناء على قانون دولي وعلى قرارات الأمم المتحدة ١٩٤ و ٢٣٧، يجب شمل اللاجئين الفلسطينيين الذين حصلوا على جنسية أخرى في الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، إن حقوق اللاجئين الفلسطينيين الأساسية- ألا وهي حق العودة، الحق بالتعويض وإعادة التوطين- هي حقوق مضمونة لكونهم أشخاص وضحايا جرائم حرب و خروقات لقوانين الحقوق الإنسانية (مثل التهجير القسري السكاني)، ويكونون مؤهلين للحصول على تعويضات.

حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض والقانون الدولي

د. محمد الشالدة

عميد كلية الحقوق في جامعة القدس

تركز الورقة على إلقاء الضوء على قضية اللاجئين وعودتهم إلى أوطانهم وتعويضهم وفق القانون. وكذلك تتناول التكييف القانوني لقرار التقسيم ومشكلة اللاجئين وتعالج فيه الأساس القانوني لأي حلول قانونية لمشكلة اللاجئين وفقاً لقرار التقسيم الذي حدد النطاق المادي لقيام الدولة وما مدى تأثيره في حق اللاجئين في العودة والتعويض. والورقة توضح الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين وتركز فيه على تعريف اللاجئين الفلسطينيين وما هي وضعية اللاجئين الفلسطينيين وموقعهم القانوني في بلد الملاجأ.

وتركز الورقة على حق العودة والتعويض في القانون الدولي العام ويناقش منه مبدأ حق العودة في القانون الدولي وحق العودة في حقوق الإنسان، وكذلك يتناول القرار ١٩٤ وحق العودة وحق اللاجئين في التعويض.

■ اللاجئين الفلسطينيين وحق الجبر

ليلى هلال

زميلة زائرة في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أوكسفورد

إن حق الجبر هو مبدأ أساسي في القانون الدولي والعدالة المنتقلة، وغالبا ما يتم الخلط بين مفهوم الجبر ومفهوم دفع المستحقات. في الحقيقة، ينطبق هذا المفهوم على مدى واسع من التعويضات لأشخاص عانوا من إساءات لحقوق الإنسان ومن خرق للقوانين الإنسانية الدولية. هذه الورقة تشرح مبدأ حق الجبر وفق القانون الدولي وتشمل تقييما لأشكال التعويض المادية. وتعتمد أيضا على تعليمات الأمم المتحدة في إعطاء أمثلة عن التعويضات المتعلقة تحديدا باللاجئين الفلسطينيين مثل حق العودة، حق استعادة الأملاك، التعويض عن المعاناة، والاعتذار. وتناقش أيضا انه على الرغم من تهرب إسرائيل الدائم من مسؤوليتها الدولية عن اللاجئين الفلسطينيين، فان الحق بالجبر قد يكون مفيدا في التوصل إلى وضع حد ثابت لأوجه الصراع في المستقبل القريب.

المحور الثالث

الحلول المؤقتة والتوصيات

- ◀ ادم شاييرو
- ◀ أميليا تمبلتون
- ◀ أيمن معين الشعبان



ناشط في حقوق الفلسطينيين وحقوق الإنسان، ومخرج أفلام وثائقية

في أيلول من عام ٢٠٠٦، علمنا أنا وزميلتي بيرلا عيسى للمرة الأولى عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق المشتتين في مخيمات التنف والرويشد. كما علمنا أيضا عن عدم وجود أي جهود فعلية لمحاولة إيجاد طريقة لهؤلاء للخروج من وضعهم المعيشي المؤقت المزري والخطير، هذا الوضع الذي بدأ يتحول تدريجيا إلى وضع دائم. بعد استفسارات تمت مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وعدة جهات أخرى، قررنا بأن من الممكن لجهد مستقل من طرفنا أن يوفر فرصا جديدة. في أكتوبر ٢٠٠٦، سافرنا لهذين المخيمين وقابلنا لاجئين في المكانين. قمنا بإجراء مقابلات معهم، ثم انطلقنا لنحاول فتح الأبواب بوجه اللاجئين حيث نستطيع.

بحلول شتاء ٢٠٠٦، أصبح من الواضح أن أيا من الدول العربية كانت مستعدة لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين من العراق - بغض النظر عما إذا كانوا من المخيمات الحدودية أم أولئك الذين ما زالوا في بغداد، والذين يعيشون في خطر ميمت. كانت الدول الأوروبية بغالبيتها العظمى قد

رفضت الفلسطينيين قامت كندا باستقبال عدد ضئيل منهم، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت متأخرة في استقبال العراقيين الذين وعدتهم باللجوء السياسي. أما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة فقد كانت متأخرة في استقبال العراقيين الذين وعدت بمنحهم اللجوء السياسي. أما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة فقد كانت قد فقدت الأمل في إيجاد حلول أخرى. وهكذا أخذنا على عاتقنا محاولة التواصل مع التشيلي، نظرا لوجود جالية فلسطينية كبيرة هناك. ذلك بالإضافة إلى منظور الحكومة العام المساند لحقوق الإنسان. وبعد مباحثات ايجابية هناك باشرنا بملاحقة خيارات في فنزويلا والبرازيل للأهداف ذاتها. هذه الجهود تمخضت عن استقبال البرازيل والتشيلي للاجئين الفلسطينيين من هذين المخيمين.

وقد تم بذل جهود أخرى لمحاولة إقناع دول أخرى باستقبال اللاجئين الفلسطينيين من العراق. لكن في هذه الحالات كان هناك طلب بأن تلعب السلطة الوطنية الفلسطينية دورا رسميا في طلب المساعدة. وفي حين عقدت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقا مع السودان، لا يزال هذا الاتفاق وعدالم يتم تحقيقه إلى الآن. في هذه الأثناء كانت السلطة الوطنية الفلسطينية مستعدة لمتابعة الصلات التي أوجدناها لمحاولة فتح أبواب أخرى، بما فيها حالات لجوء مؤقتة، حيث يمكن لدول أخرى مثل كندا وأستراليا إجراء مقابلات مع اللاجئين. وقد كانت هذه الدول قد أبدت مؤخرا استعدادا لاستقبال لاجئين فلسطينيين من العراق، إذا ما استطاعوا الدخول لإجراء المقابلات، (الأمر الذي منعه سوريا عن سكان مخيم التنف، في حين ترفض هذه الدول أن ترسل ممثلها إلى مخيم الوليد داخل الحدود العراقية).

ما نحتاجه الآن هو أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتكريس شخص لمتابعة جميع الخيارات المتاحة بقوة وإصرار، من أجل إنقاذ حياة أولئك

اللاجئين الفلسطينيين . إن من الممكن إيجاد الفرص ، لكن كما أظهرت لنا خبرتنا ، يجب أن يتم صنع هذه الفرص . إن من الإلزامي وجود شخص مكرس كلياً لهذه القضية ، والذي يكون مسؤولاً مباشرة أمام الرئيس عباس (بالتنسيق مع دائرة شؤون اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة ، وعزام الأحمد) .

كيف ينظر الممثلون المختلفون في الولايات المتحدة إلى الجهود المبذولة لمساعدة وإعادة توطين اللاجئين

أميليا تمبلتون

منظمة حقوق الإنسان أولاً، الولايات المتحدة

حتى يومنا هذا، ركزت معظم منظمات الولايات المتحدة المختصة بإعادة توطين اللاجئين، ومنظمات حقوق الإنسان، على جهود عامة لتثقيف العامة ولتثقيف واضعي القوانين بنطاق أزمة اللاجئين وتأثيرها على البلدان المجاورة. إن المجموعة الوحيدة من اللاجئين العراقيين الذين استفادوا من اهتمام الإعلام المركز واهتمام صانعي القرار هم العراقيون التابعون للولايات المتحدة. ويعود السبب في ذلك إلى الاعتقاد بأن هذه المجموعة هي المجموعة الأمثل للتركيز عليها بهدف تحدي رفض الإدارة لمضاعفة إعادة توطين اللاجئين، بدعوى إن قبول اللاجئين في العراق يشكل مخاطرة لإدخال الإرهابيين. إن مجموعات الدفاع في الولايات المتحدة، بما فيها حقوق الإنسان أولاً، مراقبة حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، ومنظمة اللاجئين الدولية قد انخرطوا في بعض التأييد للاجئين الفلسطينيين في العراق، فيما كانت جمعية مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية تنشران التقارير. ومع ذلك فإن هذا التأييد ما هو إلا جزء صغير من الجهد الأكبر المبذول لتحسين تعامل الولايات المتحدة مع أزمة اللاجئين. ومع ذلك، فإن هناك قلق متجدد بخصوص وضع الفلسطينيين

في العراق . يعود جزء من السبب إلى أن معظم مجموعات التأييد تحاول نقل تركيزها إلى المجموعات الأكثر ضعفا من اللاجئين (والتي يحتل الفلسطينيون فيها أهمية كبرى) . والسبب الآخر يعود إلى التقارير الجديدة نسبيا التي أصدرتها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة ، والتي أبلغت عن موجة ترحيل إلى مخيمات على الحدود السورية ، وأيضا عن صعوبة في الوصول إلى المساعدات الطيبة . إن هناك بعض الفرص الجيدة لتأييد الفلسطينيين في المستقبل القريب ، بما فيها شهادة الجنرال بيتراوس وشهادة السفير راين كروكر أمام الكونغرس في أوائل نيسان ويوم اللاجئين العالمي في حزيران .

مختصر للمعانة مع توصيات اللاجئين الفلسطينيين من العراق

الشيخ المهندس أيمن معين الشعبان

باحث مختص بشأن الفلسطينيين في العراق ، ومسئول العلاقات
الخارجية والإعلام في مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية،
اليمن

إن محنة اللاجئين الفلسطينيين في العراق خلال السنوات الماضية حقيقة
مؤلمة وفترة مظلمة وحقبة محزنة ، مرت بعدة مراحل بعد احتلال العراق
مباشرة على النحو التالي :

مرحلة ما بعد الاحتلال (مرحلة ترقب) وفي عام ٢٠٠٤ (مرحلة حيلة
وحذر) وفي عام ٢٠٠٥ (مرحلة بداية الاستهداف) بعد ظهور موجة من
التحريض الإعلامي المكثف ضد الوجود الفلسطيني ، حيث بدأ التضييق
والاستهداف والملاحقة وبدأت مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها،
ويعتبر عام ٢٠٠٦ من أشد الأعوام ضراوة وقسوة إذ بلغت الانتهاكات
ذروتها واشتد الخناق على عموم الفلسطينيين في شتى مجالات الحياة،
وكنتيجة طبيعية لما سبق من معاناة ظهر في عام ٢٠٠٧ أكبر عمليات نزوح
وشتات وهجرة تجاوزت أكثر من ٣٠ دولة بعد أن كانوا جميعا في العراق،
ويبقى عام ٢٠٠٨ عام جني الرماد وتفسخ وتشرذم النسيج الاجتماعي
والأسري لمعظم العوائل .

بعد ذلك التصور والواقع المأساوي والتوصيف الحقيقي الذي تم رصده ميدانياً، لا بد من حلول ناجعة وتوصيات عملية تنقذ ما يمكن إنقاذه أو تخفف من تلك المعاناة وضنك العيش ولو جزئياً:

١ . تشكيل لجنة رسمية شعبية منبثقة من المؤتمر تحت مسمى (فلسطينيو العراق) تقوم بدراسة ومتابعة وتقييم كل ما يتعلق بالفلسطينيين في العراق وأماكن شتاتهم .

٢ . عمل دراسة مكثفة ومركزة وشاملة تظهر الآثار السلبية على احتلال العراق والتضييق الذي حصل للفلسطينيين في العراق بمختلف مناحي الحياة وانعكاساتها على المستويات القانونية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

٣ . اعتبار قضية الفلسطينيين في العراق جزءاً لا يتجزأ من القضية الفلسطينية الأم وطرحها على كافة المستويات والأصعدة واستثمار كل المحافل والتجمعات الرسمية والشعبية .

٤ . يجب التعامل مع قضية (فلسطينيو العراق) من ناحية إنسانية محضّة وأن لا نجد المبررات والعوائق السياسية حين نقلهم إلى بر الأمان ولو جزئياً .

٥ . تكثيف الجهود الرسمية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء اللجنة التنفيذية ودائرة شؤون اللاجئين فيها والسلطة الوطنية وجميع فصائل المقاومة الإسلامية والوطنية والعمل الجاد على وضع حد لتلك المأساة .

٦ . ضرورة طرح القضية وبشكل قوي وإدراجها ضمن جدول أعمال

القمة العربية القادمة المزمع عقدها في دمشق، والضغط على الدول العربية لتقديم كافة التسهيلات للفلسطينيين في العراق لاسيما السماح لهم بالدخول والعمل والإقامة بجواز السلطة الفلسطينية أو وثيقة السفر.

٧. على جميع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الحقوقية العمل لتشكيل لجنة حقوقية قانونية لتقصي الحقائق في كل الانتهاكات والجرائم والمجازر وتقديم المسؤولين عنها للقضاء واعتبارهم مجرمي حرب ومنتهكين لحقوق الإنسان، ومتابعة أحوال المعتقلين وظروف اعتقالهم في المعتقلات الأمريكية والعراقية.

٨. على وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية المرئية والمسموعة والمقروءة والالكترونية تكثيف الجهود وعمل برامج متخصصة وطرح كل ما يخص الفلسطينيين في العراق بشكل موضوعي وحيادي وعلى كل الأصعدة.

٩. العمل على تسهيل إصدار جوازات السلطة الفلسطينية لفلسطينيي العراق وإعفائهم من رسومها نظرا لأوضاعهم المأساوية.

البيان الختامي لمؤتمر ”اللاجئون الفلسطينيون في العراق: بين الواقع والحلول“

ينظر السياسيون والأكاديميون والنشطاء والدبلوماسيون المجتمعون في مؤتمر»اللاجئون الفلسطينيون في العراق: بين الواقع والحلول«بعين القلق والاستهجان للوضع المأساوي الذي وصل إليه اللاجئون الفلسطينيون في العراق.

وبعد التأكيد على حق العودة الأزلي الذي لا يتقادم ولا يمحي، وبكونه حقاً فردياً لكل لاجئ، وجماعياً للشعب الفلسطيني، وبكونه لا يزول باكتساب اللاجئ جنسية أو إقامته في أي دولة عربية أو أجنبية، وبعد التأكيد على أهمية توصل الشعب الفلسطيني إلى الوحدة الوطنية التي من شأنها أن تركز النضال الفلسطيني باتجاه قضاياها الأساسية، أوصى معظم المؤتمرين بالتوصيات التالية:

أولاً: يطالب معظم المؤتمرين من منظمة التحرير الفلسطينية بما يلي:

١. أن تجعل منظمة التحرير الفلسطينية (المنظمة) من قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق من أولوياتها الطارئة، وأن تعين وحدة مختصة فيها تتفرغ للعمل على حل مشكلتهم بشكل عاجل.

- ٢ . أن تصدر المنظمة جوازات سفر فلسطينية للاجئين الفلسطينيين في العراق .
- ٣ . أن تطلب المنظمة إدراج قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق في أجندة مؤتمر القمة القادم في دمشق .
- ٤ . أن تكثف المنظمة من زياراتها وتواصلها مع اللاجئين في كافة أماكن تواجدهم، وأن تتابع تطورات أوضاعهم الإنسانية والمعيشية .
- ٥ . أن تعمل المنظمة على رصد موازنات لتغطية الحاجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين كالحاجات الصحية والتعليمية والإغاثية .
- ٦ . السعي إلى عودتهم إلى ديارهم كحل دائم، أو إلى إيجاد الحلول المؤقتة لهم كلاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو إلى دولة أخرى إذا اقتضى الأمر .
- ٧ . أن توسع المنظمة شبكة الاتصال مع الدول التي قد تستقبل لاجئين من العراق، مثل السويد وجنوب إفريقيا، وفنزويلا، مع تأكيد حق عودتهم إلى ديارهم في فلسطين .
- ٨ . أن تعمل المنظمة على توعية اللاجئين بحقوقهم، ولا سيما حق العودة الذي لا يتقادم ولا يزول باكتساب جنسية أو إقامة في أي دولة .

ثانياً : أما بالنسبة للحكومات العربية ، فإن أغلب المؤتمرين :

- ١ . يناشدون الحكومتين السورية والأردنية بتوفير المزيد من التسهيلات للاجئين الفلسطينيين في العراق ، وخصوصاً للحالات الإنسانية العاجلة التي تحتاج علاجاً طبياً طارئاً، أو أية حالات إنسانية طارئة أخرى .
- ٢ . يطالبون الحكومات المعنية بتسهيل زيارة ممثلي الدول المستعدة لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، لمعاينة أوضاعهم ومقابلتهم .

- ٣ . يطالبون السلطات العراقية بتحمل مسؤولياتها اتجاه أمن وسلامة الفلسطينيين في العراق ، حسب ما يقضي القانون الدولي .
- ٤ . يطالبون لدول العربية بالالتزام ببروتوكول كازابلانكا وتطبيقه .

ثالثاً : ودعى أغلب المؤتمرين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة إلى :

- ١ . إصدار تقرير ثلاثي عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق .
- ٢ . إنشاء وحدة متخصصة بمتابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق .
- ٣ . تكثيف الاتصال مع الدول التي تستعد لاستضافة اللاجئين الفلسطينيين في العراق ، حتى يسمح لهم بالإقامة المؤقتة فيها حتى حل مشكلتهم وعودتهم إلى ديارهم .
- ٤ . مناصرة وحماية اللاجئين غير المسجلين الذين يعانون من أوضاع صعبة في بعض الدول العربية .

رابعاً : وبالنسبة للمجتمع الدولي ، فإن أغلب المؤتمرين :

- ١ . يطالبون المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي للاجئين العراقيين بشكل عام ، وللفلسطينيين منهم بشكل خاص .
- ٢ . يطالبون قوات الاحتلال الأمريكية ومتعددة الجنسيات في العراق بتحمل مسؤولياتها في حماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق ، حسب ما يقضي القانون الدولي .

خامساً : يدعو المؤتمرين المؤسسات الأهلية والإعلامية بما يلي :

- ١ . إدراج قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق على سلم أولوياتهم .
- ٢ . العمل على زيادة الوعي الشعبي والقانوني حول محنة اللاجئين الفلسطينيين في العراق .